

الفصل الثامن

من تصرف لهم الزكاة

obeykandi.com

بين الله عز وجل من تصرف لهم الزكاة فى الآفة الكرفمة؁ وهى قوله تبارك وتعالى: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [التوبة: ٦٠]. وستكلم عن هذه الأصناف الثمانية بشىء من التفصفر:

الصنف الأول والثانى: الفقفر والمسكرن

هل هناك فرق بين الفقفر والمسكرن أم أنهما بمعنى واحد؁ لابد أن يكون هناك فرق بينهما وإلا ما عطفت المسكرن فى الآفة الكرفمة على الفقراء؁ لأن القاعدة أن الأصل فى العطف أنه يقتضى المغفرة بين المعطوف والمعطوف عليه.

ومع أن كلا من الفقفر والمسكرن لا ففد ما فففه من الطعام والملابس؁ والمسكرن؁ والعلاج؁ ونحو ذلك من الأشياء التى تعد ضرورية فى حياة الإنسان أو على الأقل عدمها فسبب ضيقا وحرجا ومشقة له؁ وهو ما فعبف عنه بجانب الحاجفات؁ وهو ما ففختلف باختلاف البفئات والأزمان والأشخاص؁ ومع أن كلا منهما مشترك مع الآخر فى هذا القدر من المعنى؁ إلا أن المتبادر من العطف- والعطف فقتضى المغفرة كما قلنا- أن كلا منهما مختلف عن الآخر وإلا ما كانت الأصناف التى ذكرتها الآفة الكرفمة ثمانية. فما هو الفرق بين الفقفر والمسكرن؁ أو بعبارة أخرى: أفهما الأسوأ حالا من الآخر؟.

فرى فرقق من العلماء وهم الجمهور من الفقهاء ومنهم الشافعية أن الفقفر أسوأ حالا من المسكرن فالفقفر عند هذا الفرق كما عرفه النووى:

هو الذى لا مال له ولا كسب يقع موقعا من حاجته وأما المسكين فهو الذى يملك موقعا من كفايته ولا يكفيه، كأن يحتاج إلى عشرة وعنده سبعة أو ثمانية أى أن عنده سبعين أو ثمانين فى المائة من ما يحتاجه فى معيشته، وسواء كان ما يملكه من المال نصابا للزكاة أو أقل، أو أكثر. وقال النووى: «ولو كان له عقار ينقص دخله عن كفايته فهو فقير أو مسكين، فيعطى من الزكاة تمامها ولا يكلف بيعه^(١) وبناء على ذلك فإن الشخص الذى يحتاج إلى عشرة ولا يملك إلا اثنين أو ثلاثة، فلا يسلبه ذلك اسم الفقر.

والمعتبر فى عجزه عن الكسب أن يكون عاجزا عن أن يكسب ما يسد حاجته، لا عن أصل الكسب، وأيضا فالمعتبر الكسب الذى يليق بحاله ومروءته^(٢)، وبين النووى أنه إذا كان قادرا على الكسب إلا إنه مشغول ببعض العلوم الشرعية، ولو أقبل على الكسب لانقطع عن تحصيل العلم، فإنه تحل له الزكاة^(٣).

ومن ما يستدل به لهذا رأى قول الله تبارك وتعالى: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ﴾ [الكهف: ٧٩] والآية الكريمة أثبتت أن المساكين كانوا يملكون سفينة يعملون فيها، ومن حجج هذا رأى قول الرسول ﷺ: «اللهم أحيى مسكينا» مع أنه تعوذ من الفقر، فإنه الرسول ﷺ إذا كان قد تعوذ من الفقر ودعا الله أن يحييه مسكينا فإن هذا دليل على أن الفقر أشد حالا وأسوأ من المسكنة.

ويرى فريق آخر من العلماء أن المسكين أقل حالا من الفقير، واستدل

(١) الروضة ج ٢ ص ١٧٣، ١٧٥.

(٢) المروءة تخلق الشخص بخلق أمثاله من ما يليق بزمانه ومكانه.

(٣) الروضة، للنووى ج ٢ ص ١٧١.

هذا الفريق بقول الله عز وجل: ﴿أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾ [البلد: ١٦].
مبينين أن المعنى أنه يلصق بالتراب بسبب العرى.

وفريق ثالث لا يفرق بين الفقراء والمساكين وإنما يرون أنهما سواء، قال هذا الرأي فقهاء المالكية ومنهم ابن القاسم أحد كبار فقهاءهم المشتهرين، وهو أيضاً مروى عن أبي يوسف تلميذ أبي حنيفة، وعلل بعض العلماء لهذا الرأي بقوله: «لأن المسكنة لازمة للفقير، إذ ليس معناها الذل والهوان، فإنه ربما كان غنى النفس أعز من الملوك الأكابر، بل معناها العجز عن إدراك المطالب الدنيوية، والعاجز ساكن عن الانتهاض إلى مطالبه».

وهناك رأى رابع هو أن الفقير هو الذى يسأل الناس إحساناً، والمسكين لا يسأل، قال الشوكاني تعليقا على هذا الرأى: «وظاهره أيضا أن المسكين من اتصف بالتعفف وعدم الإلحاف فى السؤال»^(١) لكن ابن بطال يرى أن معناه المسكين الكامل وليس المراد نفى أصل المسكنة، وهذا مثل قول رسول الله ﷺ: «أتدرون من المفلس» وقول الله عز وجل: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: ١٧٧] الآية.

ويرجح الشوكاني أن يكون المسكين من اجتمعت له الأوصاف التى ذكرت فى قول رسول الله ﷺ: «ليس المسكين الذى يطوف على الناس ترده اللقمة واللقمتان، والتمرمة والتمرتان، ولكن المسكين الذى لا يجد غنى يغنيه، ولا يفتن به فيتصدق عليه، ولا يقوم فيسأل الناس».

وأما الفقير فهو من كان ضد الغنى، كما تبين ذلك كتب اللغة فى الصحاح والقاموس وغيرهما.

(١) نيل الأوطار، لشوكاني ج ٤ ص ٢٢٤.

وبهذا الرأي فإنه يكون كل من لم يتحقق له صفة الغنى فهو فقير، وكل من لم يتحقق له صفة الغنى ومع ذلك يتعفف عن سؤال الناس الإحسان، ولم يتفطنوا له فهو مسكين^(١).

ما هو المقدار الذى يصير به الشخص غنياً فلا تجوز له الزكاة؟:

وهنا يجيء سؤال: ما هو المقدار من المال الذى يصل الشخص بتملكه إلى درجة الغنى فلا يجوز له الزكاة؟.

اختلفت المذاهب فى المقدار الذى يصير به الشخص غنياً فلا تجوز له الزكاة، فمذهب الحنفية، والهادوية فى الفقه الزيدى، أن الغنى هو الذى يملك نصاب الزكاة وهو ٨٥ جراماً من الذهب كما بينا سابقاً عند الكلام عن مقدار نصاب الذهب والفضة فى الزكاة، فإذا كان عنده من المال ما يبلغ النصاب فإنه صار بذلك غنياً ولهذا يحرم عليه أن يأخذ شيئاً من أموال الزكاة.

واحتج أصحاب هذا الرأي بحديث معاذ بن جبل عندما أرسله رسول الله ﷺ إلى اليمن قال له: « إنك تأتى قوماً من أهل الكتاب فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله، فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم» الحديث^(٢). ومحل الاستدلال بالحديث هو قول رسول الله ﷺ: «تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم» فقد وصف الرسول ﷺ من تؤخذ منه الزكاة بالغنى، وقد قال فى حديث آخر: «لا تحل الصدقة لغنى» إلا من استثناهم رسول الله ﷺ من الأغنياء وهم خمسة فى هذا الحديث الذى رواه أبو داود وابن ماجه عن أبى سعيد أن رسول

(١) نيل الاوطار، للشوكانى ج٤ ص٢٢٤.

(٢) نيل الاوطار ج٤ ص١٧٠.

الله ﷺ قال: « لا تحل الصدقة لغنى إلا الخمسة: لعامل عليها، أو رجل اشتراها بماله، أو غارم، أو غاز في سبيل الله، أو مسكين تصدق عليه بها فأهدى منها الغنى»^(١).

فإذا كان الأغنياء هم أهل النصاب الذى تجب فيه الزكاة فإن ذلك يفيد أن الفقراء ضدهم^(٢).

وبعض العلماء يرى أن الغنى هو من وجد ما يغديه ويعشيه، واستدل صاحب هذا رأى بما رواه أبو داود وابن حبان عن سهل ابن الحنظلية قال: قال رسول الله ﷺ: «من سأل وعنده ما يغنيه فإنما يستكثر من النار، قالوا: يا رسول الله: وما يغنيه؟ قال: قدر ما يغديه ويعشيه»^(٣).

وقال جمع من العلماء منهم الثورى، وابن المبارك، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه إن الغنى هو من كان عنده خمسون درهما أو قيمتها واستدلوا بما رواه الترمذى وغيره عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله ﷺ قال: من يسأل الناس وله ما يغنيه جاء يوم القيامة ومسألته فى وجهه خموش، قيل: يا رسول الله، وما يغنيه، قال: خمسون درهما أو حسابها من الذهب.

وقيل الفقير هو من لا يكفيه غلة أرضه للسنة^(٤).

وأرى أن رأى الراجح فى هذه المسألة ما يراه مالك، وهو أنه ليس فى ذلك حد معين، وأن ذلك يختلف باختلاف الحالات والحاجات والأشخاص والأمكنة والأزمنة وغير ذلك، فيرجع فى تقدير ذلك إلى الاجتهاد^(٥).

(١) نيل الأوطار ج ٤ ص ٢٣٦، ٢٣٧.

(٢) بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد الحفيد ج ١ ص ٣٢٤.

(٣) نيل الأوطار.

(٤) نيل الأوطار ج ٤ ص ٢٢٦.

(٥) بداية المجتهد، لابن رشد ج ١ ص ٣٢٤.

ويقرب من هذا الرأي ما روى عن الشافعى وجماعة أنه إذا كان عنده خمسون درهماً أو أكثر وهو محتاج فله أن يأخذ من الزكاة، وروى عن الشافعى أن الرجل قد يكون غنياً بالدرهم مع الكسب ولا يغنيه الألف مع ضعفه فى نفسه وكثرة عياله^(١).

الصنف الثالث: العاملون عليها

وهم الذين يعملون لحساب الدولة فى جمع الزكاة فلهم أجرهم من الزكاة ولو كانوا أغنياء^(٢). لأن ما يأخذه العامل هو أجر نظير عمل يؤديه فلا دخل فى ذلك للفقير أو الغنى، ويدخل فى اسم العاملين عليها من يرسلهم الحاكم لجمع الزكوات، والجهاز الإدارى، وكذلك حراس أموال الزكاة من رجال الأمن^(٣).

الصنف الرابع: المؤلفة قلوبهم

معنى المؤلفة قلوبهم المستمالة قلوبهم بالإحسان والمودة، وثبت فى كتب السنة أن النبى ﷺ كان يعطى المؤلفة من مال الزكاة، روى أحمد بإسناد صحيح^(٤) أن رسول الله ﷺ لم يكن يسأل شيئاً على الإسلام إلا أعطاه، قال رواى الحديث: فأتاه رجل فسأله، فأمر له بشاء كثير^(٥) بين جبلين من شاء الصدقة، قال: فرجع إلى قومه فقال: يا قوم أسلموا فإن محمداً يعطى عطاء من لا يخشى الفاقة، وروى أحمد والبخارى عن عمرو ابن تغلب^(٦): أن رسول الله ﷺ أتى بجال أو سبى، فقسمه، فأعطى رجالاً وترك رجالاً، فبلغه أن الذين ترك عتبوا، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال:

(١) نيل الأوطار ج٤ ص٢٢٦

(٢) الروض المربع بشرح زاد المستقنع، لمنصور بن يونس اليهودى ص ١٤٧٩.

(٣) الروضة، للنووى ج٢ ص ١٧٥.

(٤) نيل الأوطار ج٤ ص ٢٣٣.

(٥) أى بشياه كثيرة فجمع الشاة شاء، وشياه بالهاء- المصباح المنير، للفيومى.

(٦) نيل الأوطار ج٤ ص ٢٣٣.

أما بعد، فوالله إنى لأعطي الرجل وأدع الرجل والذي أدع أحب إلى من الذي أعطي، ولكنى أعطي أقسواما لما أرى فى قلوبهم من الجذع والهلع، وأكل أقواما إلى ما جعل فى قلوبهم من الغنى والخير، منهم عمرو ابن تغلب، فوالله ما أحب أن لى بكلمة رسول الله ﷺ حمر النعم^(١).

وكان الذين يعطيهم رسول الله ﷺ من الزكاة من أشرف العرب وسادتهم، وكانوا أنواعا، فمنهم من كان الرسول يعطيه دفعا لأذاه، ومنهم من كان يعطيه أملا فى أن يدخل الإسلام هو وأتباعه، ومنهم من كان قد دخل إلى الإسلام حديثا فيعطى ليثبت على إسلامه لقرب عهده بالجاهلية^(٢).

والعلماء مختلفون فى هذا الصنف من الأصناف التى تعطى لها الزكاة، فبعضهم يرى أن سهم المؤلف قلوبهم باق لم يسقط، وهذا رأى هو المعتمد عند كل من المالكية، والشافعية، والحنابلة، ويوجد قول عند المالكية والشافعية، ورواية عند الحنابلة أن سهمهم انقطع بعز الإسلام وظهوره، فلا يعطى أحد من الزكاة، بوصفه من المؤلف قلوبهم، لكن إذا احتاج المسلمون فى أي وقت من الأوقات إلى استئلافهم فإن هذا مبرر لإعطائهم من أموال الزكاة، وبين ابن قدامة أنه من المحتمل أن يفهم قول أحمد بن حنبل انقطع سهمهم على أن المعنى لا يحتاج إليهم فى غالب الأحوال، أو أنه يريد أن الحكام لا يعطون لهؤلاء الآن شيئا، لكن إذا احتاج المسلمون إلى إعطائهم من مال الزكاة جاز ذلك، فلا يجوز إعطاؤهم من الزكاة إلا إذا وجدت الحاجة التى تدعو إلى ذلك.

(١) أي أن عمرو بن تغلب لو أعطى حمر النعم، أى الإبل الحمر- وكانت من أحب أنواع الإبل إلى العرب- لما كان ذلك مساويا لكلمة رسول الله ﷺ التى مدحه فيها فى هذا الحديث.

(٢) القاموس المحيط، للفيروز أبادى، فصل الهزمة باب الفاء، المصباح المنير، للفيومي، مادة: أنف.

وأما الحنفية فيرون أن الإجماع قام على سقوط سهم المؤلفة قلوبهم، استناداً إلى ما ورد أن الأقرع بن حابس، وعيينة بن حصن جاءا في خلافة أبي بكر رضى الله عنه وطلبا منه أن يعطيهم أرضا، فوافق على طلبهما وكتب كتابا لهما بذلك، فمرا على عمر بن الخطاب رضى الله عنه، فرأى الكتاب فمزقه، وقال: هذا شيء كان رسول الله ﷺ يعطيكموه لستألفكم، والآن قد أعز الله الإسلام وأغنى عنكم، فإن ثبتم على الإسلام وإلا فييننا وبينكم السيف، فرجعا إلى أبي بكر فقالا: ما ندرى، الخليفة أنت أم عمر؟! فقال: هو إن شاء، ووافق، ولم ينكر أحد من الصحابة ذلك فكان إجماعاً سكوتياً، والإجماع السكوتى حجة عند الحنفية.

خلاف آخر:

وهناك خلاف آخر بين العلماء الذين يقولون ببقاء سهم المؤلفة قلوبهم، هل سهم المؤلفة قلوبهم يعطى للمسلم والكافر أم أن أحدهما لا يعطى من هذا السهم، ففى قول عند المالكية أن المؤلفة قلوبهم كفار يعطيهم الحاكم من أموال الزكاة ترغيباً لهم فى الإسلام من أجل أن يعينوا المسلمين، وعلى هذا فليس لمن أسلم فعلا الحق فى أموال الزكاة^(١).

وأما الشافعية فيبينون أن المؤلفة قسمان: كفار ومسلمون، فأما الكفار فقسمان: قسم يميلون إلى الإسلام ويرغبون فيه بإعطاء مال، وقسم يخاف شرهم، فيتألفون لدفع شرهم.

وهذان القسمان لا يعطيان من أموال الزكاة باتفاق عند الشافعية، وكذلك لا يعطيان من أى أموال أخرى غير الزكاة على القول الأقوى من

(١) الموسوعة الفقهية الكويتية، ج ٢٣ ص ٣١٩ وذكرت المصادر: فتح القدير للكمال بن الهمام ج ٢ ص ١٤ والمغنى لابن قدامة ج ٦ ص ٤٢٧، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدريج ج ١ ص ٤٩٥.

قولين للشافعي، والقول الآخر يعطون من خمس الخمس في غنائم الحرب، وأشار بعض الشافعية إلى أن الكفار لا يعطون إلا إذا نزل بالمسلمين نازلة استدعت ذلك.

وأما القسم الثاني من قسمي المؤلفات قلوبهم وهم المسلمون فبين النووي من كبار فقهاء الشافعية أنهم على عدة أصناف:

الصف الأول: صنف دخلوا في الإسلام ونيتهم ضعيفة، فيكون تألفهم ليثبتوا على الإسلام.

الصف الثاني: صنف لهم شرف في قومهم فيكون تألفهم طلباً لإسلام نظرائهم وفي هذين الصنفين ذكر النووي ثلاثة أقوال للشافعي.

القول الأول: لا يعطون من الزكاة ولا من غيرها.

القول الثاني: لا يعطون من الزكاة وإنما يعطون من سهم المصالح.

القول الثالث: يعطون من الزكاة.

الصف الثالث: صنف يراد بتألفهم أن يجاهدوا من يليهم من الكفار، أو يقبضوا الزكاة من مانعيها، فهؤلاء قال فيهم النووي لا يعطون قطعاً^(١).

وأما بعض الشافعية غير النووي فذكر هذه الأصناف الثلاثة أيضاً وبين أن المذهب في الفقه الشافعي إعطاؤهم جميعاً من مال الزكاة^(٢).

ونرى بعد ما ذكرناه جواز إعطاء المؤلفات قلوبهم من غير المسلمين إذا أدى ذلك إلى دفع ضرر عن المسلمين، أو طمعا في ميلهم إلى الإسلام، وكذلك يعطى المسلمون في الظرف الذي تدعو إليه الحاجة، وتأخذ بما

(١) الروضة للنووي ج ٢ ص ١٧٦، ١٧٧.

(٢) كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، لأبي بكر بن محمد الحسيني الحصري ج ١ ص ١٩٩. وانظر: الأحكام السلطانية للمواردي ص ٢٢١.

قاله الشوكاني بعد أن ذكر آراء العلماء قال: «والظاهر جواز التأليف عند الحاجة إليه، فإذا كان في زمن الإمام (يعنى رئيس الدولة) قوم لا يطيعونه إلا للدنيا، ولا يقدر على إدخالهم تحت طاعته بالقسر والغلب فله أن يتألفهم، ولا يكون لفشو الإسلام تأثير، لأنه لم ينفع في خصوص هذه الواقعة»^(١).

الصف الخامس من الأصناف التي تدفع لها الزكاة: الرقاب

وهذا الصف لم يعد له وجود الآن بعد إلغاء الرق وهو مصرف يظهر حرص الإسلام على فتح أبواب الحرية أمام الرقيق، والعمل بوسائل متعددة على القضاء على الرق الذي كان موجودا في عصر الرسالة، ومستقرا في العالم قبل ظهور الإسلام.

وقد قسم العلماء هؤلاء الأرقاء إلى ثلاثة أنواع:

النوع الأول: الأرقاء الذين كاتبوا سادتهم أى اتفقوا معهم على إعطائهم الحرية في نظير مبلغ مالي معين، فيدفع إلى هؤلاء من مال الزكاة كما يرى ذلك جمهور العلماء إعانة على حصولهم على الحرية.

النوع الثاني: إعتاق الرقيق المسلم، فيجوز في رأى المالكية وأحمد في رواية أن يشتري رئيس الدولة وجامع الزكاة العبد أو الجارية ويتم عتقهما بعد الشراء، وكذلك يجوز لمن وجبت عليه الزكاة أن يشتري من زكاته عبدا أو جارية ويعتقهما، استنادا إلى العموم المستفاد من الآية الكريمة: (وفي الرقاب).

وأما الحنفية والشافعية، وأحمد في رواية أخرى فيرون أنه لا يحق للمزكى أن يعتق من الزكاة، وعللوا رأيهم بأن ذلك كدفع الزكاة إلى العبد

(١) نيل الأوطار ج ٤ ص ٣٣٤.

أو الجارية مع أنهما لا تدفع الزكاة إليهما، ولأنه دفع إلى السيد في الحقيقة، ولأن العتق إسقاط ملك، وليس بتملك، ولكن عند أصحاب هذا القول من الحنابلة يجوز أن يعين المزكى من زكاته في إعتاق الرقيق.

النوع الثالث: أن يتم من مال الزكاة فداء الأسير المسلم من أيدي العدو، وهو جائز كما صرح به الحنابلة وبعض المالكية، وذلك لأن هذا فك لرقبة العبد المسلم أو الجارية المسلمة من الأسر عند العدو، فيدخل في ما تفيده الآية الكريمة، بل هو أولى من فك رقبة من بأيدينا^(١).

الصنف السادس من الأصناف التي تدفع لها الزكاة: الغارمون . وهم ثلاثة أنواع

النوع الأول: من كان عليه دين لمصلحة نفسه، واشترط العلماء فيه عدة شروط، ومن بينها ما اشترطه المالكية، وهو أن لا يكون قد استدان ليأخذ من الزكاة، بأن كان عنده ما يكفيه لكنه توسع في الإنفاق بالدين لأجل أن يأخذ من الزكاة، بخلاف ما لو كان فقيراً ولم تسعفه إمكاناته المادية بتوفير ضرورياته فاستدان للضرورة ناوياً الأخذ من مال الزكاة.

ومن هذه الشروط أن لا يكون دينه في معصية، ويرى الشافعية أن الإسراف في الإنفاق يدخل في باب المعصية التي تمنع الإعطاء من أموال الزكاة.

كما أن الشروط عند المالكية أن يكون الدين حالاً، وأما إن كان الدين مؤجلاً، فيرى بعض الشافعية أنه يحق له أن يأخذ من الزكاة إن كان الأجل تلك السنة. ومن الشروط عند المالكية أن لا يكون قادراً على سداد دينه من مال عنده زائد على كفايته وكفاية من يعولهم.

(١) الموسوعة الفقهية الكويتية ج ٢٣ ص ٣٢٠. وأشارت إلى المصادر: فتح القدير ج ٢ ص ١٧، والمعنى ج ٦ ص ٤٣١، ٤٣٢، وحاشية الدسوقي ج ١ ص ٤٩٦، وقليوبي على شرح المنهاج ج ٣ ص ١٩٧ والمجموع ج ٦ ص ٢٠٠، وكشاف القناع ج ٢ ص ٢٨٠.

النوع الثاني: الغارم للإصلاح بين الناس، فيرى فقهاء الشافعية والحنابلة أن هذا النوع من الغارمين يعطى من الزكاة سواء كان غنياً أو فقيراً، لأنه لو كان من الشروط أن يكون فقيراً لقلّت رغبة الأغنياء في هذه المكرمة، وصورها العلماء بأن يكون بين قبيلتين أو حين فتنة يكون فيها قتل نفس أو إتلاف مال، فيتحملة من أجل أن يصلح بينهم، فيعطى من الزكاة لتسديد حمالته، يقول الشوكاني: «وقد كانت العرب إذا وقعت بينهم فتنة اقتضت غرامة في دية أو غيرها قام أحدهم فتبرع بالتزام ذلك والقيام به، حتى ترتفع تلك الفتنة الشائنة، ولا شك أن هذا من مكارم الأخلاق، وكانوا إذا علموا أن أحدهم تحمل حمالة بادروا إلى معونته وأعطوه ما تبرأ به ذمته، وإذا سأل لذلك لم يعد نقصاً في قدره بل فخراً»^(١).

وبعض الفقهاء من الشيعة الزيدية، وهو صاحب كتاب الأزهار، على أحمد بن يحيى، الذي تلقب بالمهدي، يرى أنه يشترط أن يكون الغارم فقيراً^(٢)، ويرى الشوكاني في كتابه الشارح الناقد لهذا الكتاب - وهو كتابه المسمى: السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار - أنه لا يشترط هذا الشرط، مدللاً لذلك بأن القرآن الكريم لم يشترط هذا، والسنة النبوية المطهرة مصرحة بعدم اشتراط الفقر في الغارم، كما في الحديث الذي رواه أبو داود، وابن ماجه، عن أبي سعيد، أن رسول الله ﷺ قال: «لا تحل الصدقة لغنى إلا الخمسة، العامل عليها، أو رجل اشتراها بماله، أو غارم، أو غاز في سبيل الله، أو مسكين تصدق عليه بها فأهدى منها الغنى»^(٣)، وقال الشوكاني في تفسير كلمة «الغارم» هو من غرم لا لنفسه بل لغيره، كإصلاح ذات البين، بأن يخاف وقوع فتنة بين شخصين أو قبيلتين،

(١) نيل الأوطار، ج ٤ ص ٢٣٦.

(٢) السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، للشوكاني ج ٢ ص ٥٨.

(٣) نيل الأوطار ج ٤ ص ٢٣٦، ٢٣٧.

فيستدين من يطلب صلاح الحال بينهما مالا لتسكين الثائرة، فيجوز له أن يقضى ذلك من الزكاة وإن كان غنياً^(١).

النوع الثالث: الغارم بسبب ضمانه لدين على شخص آخر وفصل الشافعية فيبينوا أن له أربع حالات:

إحداها: أن يكون الضامن والمضمون عنه معسرين، فيجوز أن يعطى الضامن ما يقضى به الدين.

الحالة الثانية: أن يكونا موسرين، فلا يجوز إعطاء الضامن، ولأنه إذا غرم رجع على المضمون عنه.

الحالة الثالثة: إذا كان المضمون عنه موسرا، والضامن معسرا، فإذا كان ضمن بإذن المضمون عنه لم يعط من مال الزكاة، لأنه يحق له أن يرجع بالدين على المضمون عنه.

وأما إذا كان ضمن بلا إذن من المدين فيعطى على أصح رأيين في الفقه الشافعي.

الحالة الرابعة: أن يكون المضمون عنه معسرا والضامن موسرا، فيجوز أن يعطى المضمون عنه، وأما الضامن ففيه رأيان في فقه الشافعية أصحهما أنه لا يعطى من الزكاة^(٢).

الصنف السابع: في سبيل الله

وهذا الصنف ثلاثة أنواع:

النوع الأول: المجاهدون في سبيل الله تعالى، الذين ليس لهم مرتبات تعطى لهم الدولة، بل هم متطوعون في الجهاد.

والعلماء متفقون من حيث الجملة على أنه يعطى لهذا النوع من أموال

(٢) الروضة، للنووي ج ٢ ص ١٨١.

(١) نيل الأوطار ج ٤ ص ٢٣٧.

الزكاة، فيجوز عندهم إعطاؤهم منها بقدر ما يتجهزون به للقاء العدو من أسلحة ومركبات ونفقة وسائر ما يحتاج إليه المجاهد في سبيل الله .

والملاحظ أنه في زمن الفقهاء القدامى لم تكن الدولة كما هي الآن هي المسئولة عن تجهيز الجيش كله بالأسلحة والمركبات والأدوات الحربية في البر والبحر والجو وكل ما تتطلبه الحروب الآن من أسلحة لم ترد على خاطر المقاتلين القدامى أو غيرهم، ولذا نجد الفقهاء ينصون على أشياء يتجهز بها المجاهد في سبيل الله لم تصبح الآن مسئولية المجاهد نفسه بل ولا تعد من أسلحة الجيوش المعاصرة، كالسيف والرمح، والدرع وغير ذلك، ولهذا فإننا نقول إن الذي يؤخذ من أموال الزكاة لهذا الصنف من الأصناف التي فرضت لها الزكاة هو مرتباتهم والإنفاق عليهم بالقدر المناسب لإمكانات الدولة الاقتصادية، وأما تجهيز المحاربين بالأسلحة بكافة أنواعها فقد أصبح مسئولية الدول، ولم تعد مسئولية الأفراد كما كان الوضع الحربي أيام حروب المسلمين الأولى مع أعدائهم.

ولا يشترط عند جمهور الفقهاء في المجاهد لكي يحق له الأخذ من أموال الزكاة أن يكون فقيرا، بل يجوز أن يعطى الغنى من هذه الأموال، وذلك لأنه لا يأخذها منها لمصلحة نفسه بل للمصلحة العامة للمسلمين. هذا ما يراه الجمهور من الفقهاء لكن فقهاء الحنفية يختلفون مع الجمهور في هذا فيرون أن المجاهد في سبيل الله لو كان غنيا فإنه لا يعطى من أموال الزكاة، وحد الغنى عندهم أن يملك خمسين درهما من الفضة أو قيمتها من الذهب، وأما إن كان فقيرا فإنه يعطى من مال الزكاة، وإن كان قادرا على الكسب، وذلك لأن الكسب يقعه عن الجهاد في سبيل الله.

ونلاحظ على هذا الرأي أمرين:

الأمر الأول: أنه أخرج المجاهد من صنف في سبيل الله، وجعله في صنف الفقراء، فلماذا - إذن - ذكر هذا الصنف وهو صنف في سبيل

الله بوصفه صنفا مستقلا عن غيره من الأصناف الثمانية التي نصت الآية الكريمة على أن الصدقات لها؟.

الأمر الثاني: أن الحديث الشريف جاء صريحا في جواز إعطاء الزكاة للغنى في خمس صور في ما ورد عن رسول الله أنه قال: «لا تحل الصدقة لغنى إلا لخمسة، لعامل عليها، أو رجل اشتراها بماله، أو غارم، أو غاز في سبيل الله، أو مسكين تصدق عليه بها فأهدى منها للغنى» رواه أبو داود وابن ماجه^(١).

ويرى المالكية أنه يشترط في المقاتل في جيش المسلمين لكي يأخذ من أموال الزكاة أن يكون ممن يجب عليه الجهاد، لكونه مسلما ذكرا بالغا عاقلا، قادرا على الحرب^(٢).

ونرى أن هذا شرط لا يسنده دليل، فالمجاهد إنما يستحق أن يأخذ من أموال الزكاة بوصفه مجاهداً، وسواء وجب عليه الجهاد أم لم يجب، فالواقع أنه الآن مجاهد مسلم قادر على الحرب، وإلا ما سمح له أن يشارك فيها، فلو كان غير قادر وسمح الحاكم أو القائد له في الجهاد بالقتال لكان الحاكم قد ارتكب محرماً، لتعريضه شخصاً لا يستطيع القتال للقتل في ساحة المعركة. فما دام قد سمح له بالاشتراك فيها فقد ثبت له صفة المجاهد، ذكراً كان أو أنثى بالغا كان أو غير بالغ.

هذا إذا كان مسلماً، وأما إذا كان غير مسلم، وقلنا إن الزكاة لا تعطى إلا للمسلمين استناداً إلى ما فهمه فريق من الفقهاء من حديث رسول الله ﷺ عندما بعث معاذاً إلى اليمن وكان من توجيهه له قوله في شأن الزكاة: «خذها من أغنيائهم وضعها في فقرائهم».

(١) نيل الأوطار ج ٤ ص ٢٣٦، ٢٣٧.

(٢) الموسوعة الفقهية الكويتية ج ٣٢ ص ٣٢٣ وذكرت المصادر: المغنى ج ٦ ص ٤٣٦، وحاشية ابن عابدين ج ٢ ص ١٦، فتح القدير ج ٢ ص ١٧، والشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ج ١ ص ٤٩٧، والمجموع ج ٦ ص ٢١٢، ٢١٣.

إذا قلنا بذلك فإن المقاتل مع المسلمين من غيرهم يعطى من مورد آخر من موارد الدولة، فالدولة أيضا ملزمة بكفالاته من أبواب أخرى غير باب الزكاة.

النوع الثانى: مصالح الحرب

وهذا النوع ذكره فقهاء المالكية، فالصحيح عندهم جواز أن تصرف الزكاة فى مصالح الجهاد الأخرى غير ما يعطى للمحاربين، مثل الأسلحة بكافة أنواعها، وما يعطى لمن يمدون المسلمين بأخبار عدوهم (الجواسيس) وبينوا أن إعطاءهم من مال الزكاة يجوز سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين^(١)، لأن هذا النوع من الإنفاق يهدف إلى تحقيق مصالح الدولة العامة.

النوع الثالث: وهو موضع اختلاف بين العلماء، وهو الحجاج، اختلف فيهم على رأيين:

الرأى الأول: ما يراه جمهور الفقهاء ومنهم الحنفية والمالكية، والشافعية، والثورى، وأبو ثور، وابن المنذر، ورواية عن أحمد بن حنبل وقال ابن قدامة إنه الصحيح هو عدم جواز صرف الزكاة فى الحج، استنادا إلى أن فى سبيل الله فى آية مصارف الزكاة مطلق، وكلمة «فى سبيل الله» إذا أطلقت تنصرف إلى الجهاد فى سبيل الله تعالى، وذلك لأن الأكثر مما ورد فى كتاب الله الكريم جاء مقصودا به الجهاد، ولهذا فإنه يجب أن تحمل الآية على هذا المعنى.

والرأى الثانى: يرى أحمد بن حنبل فى رواية عنه أن الحج فى سبيل الله، فيجوز أن ينفق من أموال الزكاة فيه، ويستند هذا الرأى إلى ما رواه أبو داود عن يوسف بن عبد الله بن سلام عن جدته أم معقل، قالت: لما حج رسول الله ﷺ، حجة الوداع وكان لنا جمل، فجعله أبو معقل فى سبيل الله، وأصابنا مرض وهلك (أى مات) أبو معقل، وخرج النبى ﷺ

(١) الموسوعة الفقهية الكويتية ج ٢٣ ص ٣٢٣، وحاشية الدسوقي والشرح الكبير ج ١ ص ٤٩٧.

فلما فرغ من حجته جئته، فقال: يا أم معقل ما منعك أن تخرجي؟
قالت: لقد تهيأنا فهلك أبو معقل، وكان لنا جمل هو الذى نجح عليه،
فأوصى به أبو معقل فى سبيل الله، قال: فهلاً خرجت عليه، فإن الحج
من سبيل الله^(١).

لكن بين العلماء أن هذه الرواية ضعيفة، لأن من رواها محمد
ابن إسحاق والعلماء يضعفون مروياته^(٢).

وعلى هذا فرأى الجمهور هو الراجح، ويرى الشافعية أنه يجوز أن
يعطى مريد الحج من أموال الزكاة على اعتبار أنه ابن سبيل^(٣).

وهو الصنف الثامن من الأصناف التى تصرف لهم الزكاة، الذى
ستكلم عنه فيما يلى هذا.

وفى ختام الكلام عن مصرف «فى سبيل الله» نحب أن نشير إلى أن
هناك من يرى التوسع فى هذا المصرف ليشمل كل وجوه القربات، ممن يرى
هذا الرأي صاحب الروضة الندية، يقول: «وأما سبيل الله فالمراد هنا
الطريق إلى الله عز وجل، والجهاد وإن كان أعظم الطرق إلى الله عز وجل
لكن لا دليل على اختصاص هذا السهم به، بل يصح صرف ذلك فى كل
ما كان طريقاً إلى الله عز وجل، هذا معنى الآية لغة، والواجب الوقوف
على المعانى اللغوية حيث لم يصح النقل هنا شرعاً» قال: «ومن جملة
سبيل الله الصرف فى العلماء الذين يقومون بمصالح المسلمين الدينية، فإن
لهم فى مال الله نصيباً سواء كانوا أغنياء أو فقراء... وقد كان علماء
الصحابة يأخذون من العطاء ما يقوم بما يحتاجون إليه مع زيادات كثيرة

(١) نيل الأوطار، ج ٤ ص ٢٣٨.

(٢) المصدر السابق ج ٤ ص ٢٣٨.

(٣) كفاية الأخيار ج ١ ص ٢٠١.

يتفوضون بها فى قضاء حوائج من يرد عليهم من الفقراء وغيرهم . . ومنهم من كان يأخذ زيادة على مائة ألف درهم، ومن جملة هذه الأموال التى كانت تفرق بين المسلمين على هذه الصفة الزكاة» أ. هـ^(١).

لكن هذا رأى يخالف ما عليه جمهور العلماء وهو أن «فى سبيل الله» خاص بالجهاد وما يتصل به، لأنه المتبادر عند إطلاق هذه الكلمة، وهذا ما نختاره.

الصنف الثامن: ابن السبيل وهو المسافر، وسمى بهذا الاسم لأنه يلازم السبيل، أى الطريق كما فى التلازم فى النسب بين الابن وأبيه وهذا الصنف نوعان:

النوع الأول: المتغرب عن وطنه الذى لا يوجد معه الآن ما يستطيع أن يرجع به إلى بلده.

وقد اتفق العلماء على جواز إعطاء هذا النوع من الزكاة، فيعطى المقدار الذى يمكنه من أن يصل إلى مقر إقامته، إلا فى قول ضعيف فى فقه الشافعية أنه لا يجوز إعطاؤه من مال الزكاة، لأنه إذا أعطى من مال الزكاة يكون من باب نقل الزكاة من بلدها، وهو لا يجيزه البعض من الفقهاء.

واشترط الفقهاء فى هذا النوع من نوعى ابن السبيل عدة شروط:

الشرط الأول: الإسلام.

الشرط الثانى: أن لا يكون من آل بيت رسول الله ﷺ، لأنهم ممنوعون من الأخذ من أموال الزكاة.

(١) الروضة الندية، للفتوحى ج ١ ص ٢٠٦ يتصرف.

الشرط الثالث: أن لا يكون معه فى الحال مال يستطيع أن يصل بواسطته إلى بلده، وإن كان غنيا فى بلده.

الشرط الرابع : أن لا يكون سفره فى معصية، كالمسافر ليرتكب أى مخالفة شرعية .

وعلى هذا فإن من حقه أن يعطى من الزكاة إذا كان السفر فى طاعة واجبة كأداء الحج فى حجة الفرض، وبر الوالدين، أو كان سفره فى أمر مستحب كزيارة العلماء والصالحين، أو لأمر مباح كسفر التجار ومن يسعون إلى تحقيق ما يمكنهم من المعيشة .

وأما إذا كان سفره للنزهة فنرى جواز الأخذ من الزكاة ما دامت النزهة لا يرتكب فيها محرماً، مع أن هناك رأياً عند الحنابلة أنه لا يجوز لعدم حاجته إلى هذا السفر .

الشرط الخامس: وهو شرط شرطه المالكية خاصة، أن لا يجد من يقرضه إن كان ببلده غنياً .

النوع الثانى: من صنف ابن السبيل من كان مقيماً فى بلده ويريد أن يسافر .

وجمهور الفقهاء لا يجيزون إعطائه من مال الزكاة، وأما الشافعية فيرون جواز إعطائه لذلك، لكن يشترطون أن لا يكون معه ما يحتاج إليه من المال فى سفره، بجانب كون السفر مباحاً .

فعلى هذا رأى يجوز أن يعطى من يريد أداء الحجة المفروضة من مال الزكاة إذا كان لا يجد فى البلد الذى سيبدأ سفر الحج منه من المال ما يساعده على أداء الفريضة .

ويرى الحنفية عدم جواز الإعطاء من مال الزكاة لهذا النوع من ابن السبيل، إلا إذا كان يبلده وليس في يده الآن مال يتفق منه، وله مال في غير بلده لا يستطيع الوصول إليه، فيعطى إلحاقا بابن السبيل^(١).

وبعد، فهذا ما يسر الله عز وجل كتابته في هذا الموضوع، وأدعو الله عز وجل أن يجعله في ميزان حسناتي يوم القيامة، اليوم الذي قال عنه تبارك وتعالى: ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ (٨٨) إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء: ٨٨، ٨٩] وأدعوه سبحانه ببعض من الدعاء الذي علمنا إياه في قرآنه الكريم: ﴿رَبَّنَا آمَنَّا بِمَا أَنْزَلْتَ وَاتَّبَعْنَا الرَّسُولَ فَاكْتُنِبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ﴾ ﴿رَبَّنَا أفرِّغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَتَوَقَّنَا مُسْلِمِينَ﴾ ﴿رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

د. محمد رأفت عثمان

عميد كلية الشريعة والقانون

بجامعة الأزهر بالقاهرة سابقًا

وأستاذ الفقه المقارن وعضو

مجمع البحوث الإسلامية

ومجمع فقهاء الشريعة بأمريكا

(١) الموسوعة الفقهية الكويتية ج ٢٣ ص ٣٢٥، وذكرنا المصدر: حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٦١، ٦٢،

وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير ج ١ ص ٤٩٧، والمجموع للنووي ج ٦ ص ٢١٥، وروضة

الطالبين، للنووي ج ٢ ص ٣٢١.

المصادر

١- القرآن الكريم .

(i)

٢- أحكام القرآن، لأبى بكر الجصاص .

٣- الأحكام السلطانية، للماوردي .

٤- الاختيار لتعليل المختار، لعبد الله بن محمود بن مودود .

٥- أسواق الأوراق المالية ودورها فى تمويل التنمية الاقتصادية، د. سمير عبد الحميد رضوان .

٦- أصول الفقه، لمحمد أبو النور زهير .

٧- أصول الفقه الإسلامى، لزكى الدين شعبان .

٨- إعلام الساجد بأحكام المساجد، لمحمد بن عبد الله الزركشى تحقيق أبو الوفا مصطفى المراغى .

٩- الإقناع فى حل ألفاظ أبى شجاع، لمحمد الشربينى الخطيب، وحاشية البيجيرمى عليه .

١٠- الأموال الظاهرة والباطنة فى زكاة المال، بحث للدكتور رفيق المصرى، من بحوث الندوة الخامسة لقضايا الزكاة المعاصرة، المنعقدة ببلبنان فى ٢٠/٤/١٩٩٥م .

١١- الأم، للإمام الشافعى .

١٢- الأموال، لأبى عبيد .

١٣- الإنصاف فى معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد،
للمرداوى .

(ب)

- ١٤- بدائع الصنائع ، للكاسانى .
١٥- بدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية، دار الحديث بالقاهرة.
١٦- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لابن رشد الحفيد دار التوفيق
النموذجية
١٧- البحر الرائق، لابن نجيم، شرح كنز الدقائق لعبد الله بن أحمد
ابن محمود .
١٨- البحر الزخار، لأحمد بن يحيى بن المرتضى .

(ت)

- ١٩- التاج والإكليل لمختصر خليل، لمحمد بن يوسف بن أبى القاسم
العبدرى، الشهير بالمواق .
٢٠- تبيين المسالك، لتدريب السالك إلى أقرب المسالك، لعبد العزيز
حمد آل مبارك، شرح محمد الشيبانى الشنقىطى .
٢١- تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمى، شرح المنهاج للنووى .
٢٢- التلخيص الحبير فى تخريج أحاديث الرافعى الكبير لابن حجر
العسقلانى، مطبوع مع المجموع للنووى .
٢٣- التنبيه، للشيرازى، وتصحيح التنبيه للنووى .
٢٤- تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، لجلال الدين السيوطى .

- ٢٥- التوجيه التشريعي، للشيخ محمد أبو زهرة.
- ٢٦- حاشية الباجوري على شرح ابن قاسم الغزي على متن أبي شجاع.
- ٢٧- حاشية البرماوى على شرح ابن قاسم الغزي.
- ٢٨- حاشية ابن عابدين (رد المحتار) بتحقيق د. حسام فرفور.
- ٢٩- الحاوى للفتاوى، للسيوطى.
- ٣٠- حلية العلماء فى معرفة مذاهب الفقهاء، لمحمد بن أحمد الشاشى القفال.
- ٣١- حجة الله البالغة، للدهلوى.
- ٣٢- حاشية البيجيرمى على الخطيب.
- ٣٣- حاشية أحمد محمد الصاوى، بهامش الشرح الصغير، لأحمد الدرير.
- ٣٤- حاشية الشبراملسى على نهاية المحتاج للرملى.
- ٣٥- الحاوى الكبير، للماوردى.
- ٣٦- حاشية على العدوى، على شرح محمد الخرشى، على مختصر خليل.
- ٣٧- حاشية قليوبى على شرح المحلى على المنهاج للنووى.
- ٣٨- حاشية الدسوقى على الشرح الكبير للدردير.
- ٣٩- حاشية البنانى على شرح الزرقانى لمختصر خليل.

(خ)

- ٤٠- الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، د. محمد ضياء الدين الرئيس.

٤١- الخراج، لأحمد بن آدم القرشى .

٤٢- الخلاف، لمحمد بن الحسن الطوسى .

(ر)

٤٣- رسالة فى تحرير المقادير الشرعية على مذهب الأئمة الأربعة،

لعبد القادر بن أحمد الخطيب الطرابلسى .

٤٤- روضة الطالبين، ليحيى بن شرف النووى .

٤٥- الروض المربع، بشرح زاد المستقنع، لمنصور بن يونس البهوتى .

(س)

٤٦ سبل السلام، للصنعانى .

٤٧- سنن ابن ماجه .

٤٨- سنن أبى داود .

٤٩- سنن النسائى .

٥٠- سنن الدارقطنى .

٥١- السنن الكبرى، لليهقى .

٥٢- السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، للشوكانى .

(ش)

٥٣- الشرح الصغير، لأحمد الدردير، على أقرب المسالك إلى مذهب

الإمام مالك .

٥٤- شرح العناية على الهداية، للبايرتى، مطبوع مع فتح القدير،

للكمال بن الهمام .

- ٥٥- شرح ابن قاسم الغزى، مطبوع مع حاشية البرماوى .
- ٥٦- شرح كتاب النيل وشفاء العليل، لمحمد بن يوسف أطفيش .
- ٥٧- الشرح الكبير، لأحمد الدردير، مطبوع مع حاشية الدسوقى .
- ٥٨- شرح الخطيب مع حاشية البيجيرمى .
- ٥٩- شرح الزرقانى على مختصر خليل، وبهامشه حاشية البنانى .
- ٦٠- الشركات التجارية، د. سميحة القليوبى .
- ٦١- شرح القانون التجارى، د. ثروت على عبد الرحيم .

(ص)

- ٦٢- صحيح البخارى ضبطه وشرح ألفاظه د. مصطفى ديب البغا .
- ٦٣- صحيح ابن خزيمة .
- ٦٤- صحيح الترمذى بشرح ابن العربى .
- ٦٥- صحيح مسلم بشرح النووى .

(ف)

- ٦٦- الفتاوى الكبرى، لابن تيمية .
- ٦٧- فتح البارى، بشرح صحيح البخارى، لابن حجر العسقلانى .
- ٦٨- الفتاوى، للشيخ محمود شلتوت .
- ٦٩- فتح العزيز، لعبد الكريم بن محمد الرافعى، شرح الوجيز، للغزالى، مطبوع مع المجموع للنووى، شرح المهذب، للشيرازى .
- ٧٠- فتح القدير، للكمال بن الهمام .

٧١- الفروع، لمحمد بن مفلح .

٧٢- فقه الزكاة، د. يوسف القرضاوى .

(ك)

٧٣- كشف القناع، للبهوتى .

٧٤- كفاية الأخيار، لأبى بكر بن محمد الحسينى الحصى .

(ل)

٧٥- لسان العرب، لابن منظور .

(م)

٧٦- المصباح المنير فى تهذيب تفسير ابن كثير، إعداد جماعة من العلماء .

٧٧- المصباح المنير، لأحمد بن محمد الفيومى .

٧٨- المعجم الوجيز، إصدار مجمع اللغة العربية بالقاهرة .

٧٩- مغنى المحتاج، لمحمد الشربىنى الخطيب .

٨٠- مختار الصحاح، لمحمد بن أبى بكر عبد القادر الرازى .

٨١- منهاج الطالبين، ليحيى بن شرف النووى .

٨٢- المجموع، ليحيى بن شرف النووى .

٨٣- منهاج الوصول فى علم الأصول للبيضاوى، ومعه شرح الإسئوى .

٨٤- المغنى، لابن قدامة .

٨٥- مختصر صحيح البخارى، المشهور بمختصر الزبيدى، بضبط

د. مصطفى البغا .

- ٨٦- المهذب، للشيرازى .
- ٨٧- معالم السنن، للخطابى .
- ٨٨- المهذب فى اختصار السنن الكبير، للذهبى .
- ٨٩- المحلى، لابن حزم .
- ٩٠- الموطأ، للإمام مالك .
- ٩١- المبسوط، للسرخسى .
- ٩٢- المصنف، لابن أبى شيبة .
- ٩٣- مصطلح الحديث د. إبراهيم الشهاوى .
- ٩٤- مواهب الجليل بشرح مختصر خليل، للحطاب .
- ٩٥- الميزان فى الأقيسة والأوزان، لعلى باشا مبارك .
- ٩٦- مجموع فتاوى ابن تيمية .
- ٩٧- مختصر سنن أبى داود، اختصره د. مصطفى ديب البغا .
- ٩٨- مختصر سنن الترمذى، اختصره د. مصطفى ديب البغا .
- ٩٩- مختصر سنن النسائى، اختصره د. مصطفى البغا .
- ١٠٠- الموسوعة الفقهية الكويتية .
- ١٠١- المختار من كتاب كفاية الطالب الربانى لرسالة أبى زيد القيروانى .
- ١٠٢- المتقى، شرح موطأ مالك، لأبى الوليد سليمان بن خلف الباجى .
- ١٠٣- مجمع الزوائد منبع الفوائد لعلى بن أبى بكر الهيثمى، بتحريرو الحافظين: العراقى وابن حجر .

(ن)

١٠٤- نهاية المحتاج، لمحمد بن أبى العباس الرملى، شرح المنهاج،
للنووى.

١٠٥- نيل الأوطار، للشوكانى.

١٠٦- نتائج الأفكار (تكملة فتح القدير) لقاضى زاده.

١٠٧- نصب الراية فى تخريج أحاديث الهداية، للزيلعى.

(هـ)

١٠٨- الهداية، شرح بداية المبتدئ، كلاهما للمرغينانى.

(و)

١٠٩- الوسيط فى المذهب، لأبى حامد الغزالى، تحقيق د. على القره داغى.

•••